

دور القطاع الخاص في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات والتحضير لمرحلة ما بعد البترول

الدكتور بن عبد العزيز

أستاذ محاضر أ

جامعة بشار

الدكتور بن علي محمد

أستاذ محاضر أ

جامعة بشار

مقدمة

لا يختلف اثنان أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على مداخل البترول؛ وهو ما يعني أنه معرض للصدمات السلبية مع كل انخفاض وتراجع لسعره في الأسواق الدولية، وقد عاشت الجزائر آثار هذا الوضع بشكل واضح وجلي سنة 1986 نتيجة الأزمة البترولية مما جعلها تعيد النظر في الكثير من السياسات المتبعة وتفكر في ضرورة تنويع مصادر الحصول على الدخل خارج قطاع المحروقات . وقد تكرر نفس الوضع سنة 2009 نتيجة هبوط أسعار النفط تحت تأثير ركود اقتصاديات الدول المتقدمة الناتج عن التداعيات السلبية للأزمة المالية المعاصرة، حيث انخفضت أسعار النفط وتراجعت معها حاصلات صادرات الجزائر من العملة الصعبة بما نسبته 42.46% حسب الإحصائيات الرسمية، بالشكل الذي قلص من فائض ميزان المدفوعات بعد سنوات من الفائض المتواصل . ورغم التحسن الملحوظ لسعر البترول سنة 2010 وبداية 2011، إلا أن المشكل يبقى مطروحا بما يجعل الاقتصاد الجزائري وجميع خطط التنمية مرهونة بحركات أسعار النفط.

إن رفاهية المجتمع في الفترة المعاصرة تعتبر من أهم مؤشرات قياس تنافسية الدول، فلم تعد الثروات الطبيعية ولا القوة الصناعية هي المؤشر الرئيسي الذي يعبر عن تنافسيتها، بل أصبحت درجة الرفاه الذي تحققه للفرد وللمجتمع هو الحكم والفصل في هذا المجال . وهناك عدة تجارب على المستوى العالمي لدول استطاعت أن

تحقق وثبة اقتصادية هامة عن طريق الاهتمام بالاستثمار في القطاع الخاص ومنها التجربة الماليزية، التي تمكنت من التحول من اقتصاد زراعي، يعتمد على تصدير بعض المنتجات الزراعية خلال السبعينيات، إلى اقتصاد صناعي أغلب صادراته منتجات صناعية، وتمكنت من تطوير رأس المال البشري و امتلاك التقنية في مختلف المجالات، وذلك بفتح المجال أمام القطاع الخاص تحت رعاية و توجيه الدولة الماليزية مما يفتح المجال للدول الأخرى للاستفادة من هذه التجربة مثل الجزائر.

إذن كل المعطيات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ابتداء من مطلع الألفية الثالثة تبين أن الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة يحتاج إلى إتباع سياسات وطرق وأفكار ذكية للاستفادة من مسار الاندماج والارتباط الاقتصادي والتجاري العالمي والانفتاح على المنظومة الاقتصادية العالمية على أوسع نطاق والذي سوف يكون للقطاع الخاص دورا هاما فيه إذا ما حضى بالرعاية والدعم والتحفيز.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الانشغال والإشكال التالي:

" فيما تبرز أهمية دعم وتطوير الاستثمار الخاص حتى يكون كمدخلا لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات؟ وما مدى مساهمة هذا الاستثمار في الرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري وأين تكمن أهم معوقات وعراقيل وصول منتجات القطاع الخاص إلى الأسواق العالمية وكيف يمكن تلافي هذه العراقيل؟"

الهدف من الدراسة:

بالإضافة الى محاولة فك لغز الإشكال أعلاه، تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ذلك الدور الذي تلعبه عملية دعم وتطوير الاستثمار في القطاع الخاص في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب موضوع هذه الورقة سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم تساؤلات الإشكالية وهذا بالاستعانة ببعض الأدوات والتحليلات البيانية.

خطة الدراسة:

سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية.

المحور الثاني: واقع الاستثمار في القطاع الخاص في الجزائر، دوافع إقامته، أهدافه وشروط نجاحه.

المحور الثالث: مدى مساهمة الاستثمار الخاص في التنمية وترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات.

1. المحور الأول: ماهية التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية

1.1. تعريف التجارة الخارجية:

يقصد بالتجارة الدولية* أنها " عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل "¹. كما يقصد بها اختصارا تلك " العملية من التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي "².

1.2. أهمية التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية:

للتجارة الخارجية فوائد عديدة سواء على الفرد أو المجتمع نوجز بعضها فيما يلي:

- تمكن التجارة الدولية كل دولة من أن تستغل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة بمعنى حصولها من تلك الموارد على أكبر ناتج كلي ممكن³.
- ميزة التجارة الدولية هو أنها تمكن كل دولة من الاستفادة من مزايا الدولة الأخرى، فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعا.

* يفرق الاقتصاديون بين مفهوم التجارة الخارجية والتجارة الدولية، فالتجارة الخارجية تعني قيام التجارة بين دولة واحدة ومجموعة دول أخرى تتعامل معها تجاريا، أو مجموعة دول فيما بينها. أما التجارة الدولية فتشير إلى شمولية العلاقات التجارية الدولية، وذلك عن طريق التبادل التجاري لجميع دول العالم مجتمعة. للمزيد انظر إلى: حسام داوود، *التجارة الخارجية*، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص12.

¹ حمدي عبد العظيم، *اقتصاديات التجارة الدولية*، دار النهضة العربية، 2000، ص 13.

² صلاح الدين نامق، *التجارة الدولية*، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، 1967، ص10-12.

³ موسى سعيد مطر وآخرون، *التجارة الخارجية*، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2001، ص 13 - 16.

- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة ، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها ، وكذلك قدرتها على الإستيراد وإنعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية⁴.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب⁵.
- توفر للأفراد ما لا يستطيعون إنتاجه أو ما ينتجونه بقلّة.
- تساعد على التقدم في الميادين الأخلاقية والاجتماعية والثقافية بفضل ما تتطلب من احتكاك مستمر.
- تعتبر إحدى أوجه النشاط البشري الذي يقوم عليه التبادل.
- تساهم التجارة الخارجية في نشر المعرفة التكنولوجية ونقل الأفكار والخبرة والمهارات والقدرات الإدارية وفن التنظيم وإنشاء المشروعات⁶.

- المحور الثاني: واقع الاستثمار في القطاع الخاص في الجزائر، دوافع إقامته، أهدافه وشروط نجاحه.

1.2. واقع الاستثمار في القطاع الخاص في الجزائر:

منذ مطلع الثمانينات قامت الجزائر بإجراء سلسلة من الإصلاحات الهيكلية والسياسات التصحيحية بغرض إعادة المؤسسة الاقتصادية الى اختصاصها وكذا استعادة النمو الاقتصادي، إلا أنه ورغم مرور عشرية من الزمن كما تم ذكره سابقا عن هذه الإصلاحات إلا أنها اتصفت بعدم الثبات، والغموض، ولم تحقق النتائج المنوطة منها، مما أدى بالدولة الجزائرية الى فتح باب الخوصصة كحلقة من سلسلة إصلاحات اقتصادية طويلة، ترمي إلى إبعاد الدولة عن التدخل في الاقتصاد وفتح المجال أمام اقتصاد السوق.

1.1.2. دوافع تفعيل الاستثمار في القطاع الخاص في الجزائر:

لعل أن هناك جملة من الأسباب التي كانت وراء ضرورة إقامة وتفعيل القطاع الخاص في الجزائر يمكن إيجازها فيما يلي:

⁴ رشاد العصار وآخرون، *التجارة الخارجية*، دار المسيرة للتوزيع، عمان، 2000، ص 16.

⁵ رعد حسن الصرن، *أساسيات التجارة الدولية المعاصرة*، دار الرضا للنشر، دمشق، 2000، ص 57.

⁶ بلقاسم زايري ، *مرجع سبق ذكره*، ص 31.

- حالة الركود الاقتصادي الذي أصاب القطاع العام في الجزائر والذي أصبح يستلزم إعادة النظر في هيكلته وميكانيزماته بهدف إنعاشه.
- طبيعة الاتفاقات والالتزامات وكذا البرامج التي أبرمت مع الهيئات المالية والنقدية الدولية والتي تفرض سياسة الخصوصية في جل برامجها التنموية الموجهة للبلدان النامية.
- القناعة السياسية بأن الخصوصية ظاهرة علمية ليست حكرا على منطقة معينة أو نظام معين.
- فشل الديناميكية الاشتراكية في تطوير علاقاتها الإنتاجية بما يتناسب وتطور قواها الاقتصادية.
- إخميار أسعار النفط خاصة في النصف الثاني من سنوات الثمانينات، حيث هوت هذه الأسعار الى نصف قيمتها وانهارت من خلالها إيرادات الجزائر الخارجية من المحروقات والتي كان يعتمد عليها الاقتصاد الوطني.
- وفضلا عن ما سبق كذلك هناك ترسانة من الدوافع والأهداف التي تؤدي بغالبية الدول على غرار الجزائر الى الاهتمام بالخصوصية وتدعيم القطاع الخاص لعل من بين هذه الدوافع مايلي:

أ . الدوافع الاقتصادية:

ينتظر من الوحدات المخصوصة تحسين الأداء الاقتصادي ككل وهذا الأخير لا يحدث بمجرد تحويل الملكية إلى القطاع الخاص، ما لم يصاحب هذا التحويل جملة من الإجراءات أهمها إعادة هيكلة الوحدات المعنية فنيا، ماليا و إداريا و توفير بيئة تنافسية فعلية.

كما أن القطاع الخاص لديه قدرات أفضل وهو أكثر إهتماما بعامل الربحية، وهذا ما يؤدي إلى تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية.

وللخصوصية تأثيرا كبيرا على سوق العمل في المدى الطويل والمدى القصير، ففي المدى القصير تعمل في اتجاه زيادة معدل البطالة جراء إعادة هيكلة المؤسسات العمومية والتي تتميز بوجود عمالة فائضة. أما على المدى الطويل فتؤدي الخصوصية إلى القضاء على البطالة بشكل تدريجي، وذلك بسبب ظهور شركات وفروع جديدة بسبب المنافسة الناتجة عن الخصوصية، وهذا ما يؤدي إلى انتعاش اقتصادي، حيث أن زيادة فرص العمل يؤدي إلى زيادة في الدخل والرفاهية وتوزيع الثروة وهذا بدوره يؤدي إلى رفع الميل الحدي للإدخار وتحسين مجال التمويل، كما أن الخصوصية تؤدي إلى كسر الإحتكار كما فعلت بريطانيا، حيث قسمت شركة BRITISH GAZ على أساس كونها محتكرة ثم قامت ببيعها للجمهور.

ب . الدوافع المالية:

إن قيام الدولة بعمليات الخصخصة يؤثر إيجاباً على مالياتها العامة وذلك بتقليص النفقات التي كانت توجه لدعم القطاع العام وبالتالي تخفيض العجز، بالإضافة إلى زيادة الإيرادات المترتبة عن بيع المؤسسات، والضرائب التي تفرض عليها بعد تحويلها للقطاع الخاص، كما أن الخصخصة تؤدي إلى تخفيض عبء المديونية الخارجية بتحويل جزء من الديون إلى استثمارات (DEBT SWAPS).

ت. الدوافع السياسية والاجتماعية:

- هناك العديد من الدوافع السياسية والاجتماعية التي أدت إلى الترويج لتبني الخصخصة نذكر منها مايلي:
- تؤدي الخصخصة إلى القضاء على الشعارات السياسية والتي يعميل البيروقراطيون والإشتراكيون إلى إستخدامها باعتبارها تستخدم الطبقات الكادحة.
 - هناك الجانب العملي السياسي والذي يهدف إلى خلق قاعدة الدعم الشعبي لحكومة أو سياسة معينة وذلك ناتج عن الإعتقاد بأن إعطاء العدد الأكبر من أفراد الشعب فرصة المشاركة في ملكية المؤسسات الإقتصادية سوف يؤدي إلى كسب أصواتهم الإنتخابية.
 - هناك الجانب السياسي والاجتماعي الذي يهدف إلى خلق طبقة أكبر من مالكي الأسهم وبالتالي توزيع الثروة بأكثر عدالة.
- إذا الخصخصة وسيلة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية و إيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج و القضاء على السلبية و تحقيق إنضباط في السلوك داخل مجالات العمل.

2.1.2. أهمية وأهداف تفعيل القطاع الخاص في الجزائر:

في مجملها تجتمع جملة من الأهداف المالية والاقتصادية والسياسية لغرض تفعيل القطاع الخاص من خلال إبراز مكانته وأهميته في دفع العجلة التنموية نذكر منها:

- رفع الكفاءة الإنتاجية ومستويات الأداء.
- تحسين نوعية الإنتاج.
- الفعالية في اتخاذ القرارات.
- التقليل من هيمنة واحتكار المؤسسات العمومية بفرض المنافسة لتحسين نوعية الخدمات وتطوير الإدارة والتسيير والاستفادة من الشراكة الأجنبية.
- تخفيض العجز من ميزانية الدولة.

- خلق بيئة أكثر ملائمة للاقتصاد وجلب رؤوس الأموال الخاصة الوطنية والأجنبية.
 - رفع الكفاءة والفعالية في المؤسسات الاقتصادية.*
 - الاستغلال الأمثل للموارد النادرة والعادلة في توزيعها بسبب المنافسة (بين القطاع العام والخاص).
 - إحداث مناصب شغل على المدى الطويل.
 - فرض مبدأ التخصص وجلب التكنولوجيا وترقية التجارة الخارجية من خلال التنوع في المنتجات.
- ولعل أن هناك جملة من الإيجابيات والنتائج التي تحققت في بعض الدول والتي أدت بالجزائر إلى الأخذ على عاتقها عملية تطوير القطاع الخاص وعلى مستويات مختلفة نذكر منها مثلاً:

أ. على مستوى تحقيق كفاءة للمؤسسات:

فإن أهم ما ترمي إليه الخوصصة هو كفاءة المؤسسات، وذلك بإدخالها إلى وسط تنافسي تجمعها بالكثير من المؤسسات الشبيهة.

ومن الأمثلة والنماذج الواقعية عن تحسين الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات المخصصة ما حصل لشركة JAGUAR البريطانية حيث إرتفعت الكفاءة الإنتاجية بأكثر من 80 % من سنة 1987 إلى 1988 بدون أخذ التحسن في النوعية بعين الاعتبار وبأكثر من 150 % عندما تم أخذ هذه الأخيرة في الحسبان.

وكذلك في دراسة للبنك العالمي تبين أنه من بين 12 مؤسسة تمت خوصصتها في بريطانيا ماليزيا، المكسيك والتشيلي، فإن مؤسسة واحدة هي شركة الطيران المكسيكية قد حققت نتائج سلبية بعد خوصصتها، أما المؤسسات الأخرى فقد حققت نتائج إيجابية للغاية وصلت في بعض الحالات إلى مستويات غير متوقعة، مثل الشركة السلوكية و اللاسلكية للتشيلي بزيادة أرباح ب(155 %) مقارنة بالفترة السابقة لخوصصتها.⁷

* هناك فرق بين مصطلحي الكفاءة والفعالية في أدبيات الاقتصاد والإدارة حيث يقصد بالكفاءة عملية الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية لغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من المنتجات أي أنها ترتبط بالوسيلة المستخدمة فكلما كانت المخرجات أكبر من المدخلات نقول أن هناك كفاءة إنتاجية واقتصادية، بينما الفعالية فتقيم بدلالة الفرق ما بين النتيجة المحصلة والهدف المحدد مسبقاً أي هي الفرق ما بين الأهداف المسطرة والأهداف المحققة فهي تحدد بالهدف... للمزيد حول استخدامات هذه المصطلحات ارجع الى:

ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة للنشر، الجزائر، 1998، ص 318 وما بعدها.
⁷ للمزيد انظر: مجموعة تقارير البنك الدولي حول الاقتصادات الصاعدة زمن الخوصصة، سنوات 1990-2000، على موقع البنك:

ب . على مستوى تخفيض التكاليف: يعتبر مستوى التكاليف بصفة عامة من المؤشرات الجيدة في تحديد ربحية المشروع، لهذا تعمل الخوصصة على تخفيض التكاليف في المؤسسات المخصوصة قدر الإمكان ، وهنا نذكر الدراسة الميدانية التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أثبتت أن إمساك ومتابعة الدفاتر المحاسبية الخاصة أقل تكلفة بـ 60 % عنها في المؤسسات العامة.

ت . على مستوى تحسين نوعية المنتجات والخدمات: تماشيا مع نظرية المستهلك الذي يريد سلع ذات جودة عالية وأسعار منخفضة، فإن المؤسسات المخصوصة تعمل جاهدة على تحسين نوعية خدماتها ومنتجاتها المقدمة للمستهلك، كما أن الوسط التنافسي يرغمها على تقديم أفضل ما عندها وبأسعار معقولة، وهذا ما يقرر النجاح أو الإنسحاب.

ث . على مستوى تطوير الأسواق المالية: ساهمت الخوصصة في تنمية وتطوير الأسواق المالية لأن هته الأخيرة وسيلة لتسويق وتداول الأسهم (المطروحة من قبل الشركات المخصوصة)، كما أنها توفر السيولة لتلك الأسهم مما يجعل المستثمرون يقبلون عليها .

إذن كل هذه الأهمية المستقاة من هذه التجارب العالمية جعلت من الجزائر تهتم بعملية الخوصصة من خلال مزاحمة القطاع الخاص للقطاع العام، لكن وبسبب البنية الهيكلية الفتية للاقتصاد الجزائري وما تعرض له من هزات اقتصادية مختلفة بسبب حساسيته المفرطة لأسعار النفط. كان لابد من انتهاج وسائل وطرق تكون كفيلة بنجاح عملية خوصصة هذا الاقتصاد وهو ما سيتم التعرض إليه في النقطة الموالية من هذه الدراسة.

2.2. عوائق الاستثمار الخاص في الجزائر وشروط نجاح برامج القطاع الخاص:

1.2.2. عوائق تطور الاستثمار في القطاع الخاص في الجزائر:

مهما اختلفت أساليب الخوصصة لكل بلد فإن انتهاج طريق الخوصصة سواء في الجزائر أو غيرها عادة ما تقف أمامه عوائق عديدة ومتنوعة لعل من أهمها:

أ - تزايد عدد النقابات العمالية؛ هذه الأخيرة ناتجة أساسا عن العمالة الفائضة التي كانت توفرها المشروعات العامة وهي أحد أهم العوائق التي تواجه الخوصصة كون أن الرأسمالي يريد الحصول على تقنيات متطورة بأقل عمالة، فيلجأ إلى التقليل من عدد العمال عن طريق التسريح الذي ترفضه النقابات العمالية.

ب- **مشكلات قانونية**؛ عمليات التنازل في إطار البيع تستدعي سندا قانونيا من الهيئات التشريعية مما يلتزم إصدار قوانين جديدة تسمح بنقل الملكية العامة إلى ملكية خاصة، وحماية القطاع الخاص من التأميم مع ضمان تحويل رأس المال إلى العملات الأجنبية.

ت- **عدم توفر سوق مالية متطورة**؛ مما يجعل تعبئة الموارد المالية أمر غير ممكن وبالتالي صعوبة بيع أسهم الشركات للخواص.

ث- **مصالح المجموعات المضاغطة**؛ هذه المجموعات تعترض على عملية الخصخصة ومن بين هذه المجموعات بعض الدوائر الحكومية وهذا نابع من نزعات أيديولوجية والخوف من فقدان السلطة.

ج- **إستراتيجية الاختيار**؛ كون أن اختيار المؤسسات المراد خصصتها يتطلب دراسة عميقة لهذه الأخيرة من شتى الجوانب المالية والاجتماعية والجغرافية، هذه الدراسة لن تكون بالشيء السهل على دولة تفتقر إلى الخبرة والتجربة في هذا المجال (صعوبة اختيار المؤسسات التي يجب خصصتها لنقل التجربة وافتقار هذه المؤسسات للكفاءات ذات الخبرة الكافية في هذا المجال).

ولعل هذه العوائق وغيرها سوف تجعل من الدولة الجزائرية تقف على أهم شروط نجاح برنامج الخصخصة نظرا لأهميته إذا ما حظي بالعناية الكافية ويمكن إبراز أهم شروط هذا النجاح من خلال مايلي:

2.2.2. شروط نجاح برنامج الخصخصة في الجزائر:

إن من أهم الشروط التي تعتبر ضرورية قبل الشروع في عملية الخصخصة مايلي:

- تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتعزيز قدراتها الإدارية قبل خصصتها لتسهيل عملية تحويلها إلى شركات مساهمة.
- الصياغة الجديدة لخطة الخصخصة ومراقبتها من طرف مختصين في جوانبها الاقتصادية والقانونية.
- تحديد أهدافها بدقة قصد التقليل من المخاطر وتعزيز فرص النجاح.
- تهيئة المحيط وإرساء مناخ تنافسي من خلال إعادة النظر في التشريعات الاقتصادية في مختلف المجالات المالية، الضريبية، حقوق الملكية وغيرها.
- القيام بتقييم اقتصادي للمؤسسات المعنية بالخصخصة (السعر، اختيار الأجهزة المكلفة بذلك، بالاشتراك مع بنوك الاستثمار ومحافظي الحسابات).
- التزام الدولة بشكل من الصرامة إتجاه برنامج الخصخصة.
- إثراء الشفافية على الإجراءات وعملية إتخاذ القرار عند تطبيق برنامج الخصخصة.
- إنشاء جهاز خاص يعمل على تنفيذ ومتابعة برنامج الخصخصة.

المحور الثالث: مدى مساهمة الاستثمار في القطاع الخاص في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات.

إلى غاية 1994 كانت الموارد الجزائرية مسيرة بقرارات إدارية مباشرة من السلطات العمومية فيما يتعلق بالسعر، الإنتاج والقرض. قانون المالية التصحيحي لسنة 1994 سمح لأول مرة ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عن تسييرها لصالح الخواص، أو مساهمتهم في رأس مال المؤسسة العمومية بنسبة لا تتعدى 49٪، كما تم إصدار سنة 1995 قانون يسمح بامتلاك جزء غير محدود من رأس مال أغلب المؤسسات العمومية.

ثم كان أول برنامج خصصة عرف الضوء في أبريل 1996 مفروض من قبل البنك العالمي، مسّ هذا المشروع حوالي 200 مؤسسة صغيرة عمومية محلية خاصة في قطاع الخدمات.

وفي أبريل 1998 تمّ خصصة أو حلّ 800 مؤسسة محلية وفي 1997 تمّ تبني برنامج ثاني يتعلق بالمؤسسة الكبيرة وتمّ بموجبه بيع 250 مؤسسة عمومية في 1998 و 1999.⁸

ومن أجل تسهيل الخصصة وحلّ المشكل المطروح للندرة النسبية للادخار الداخلي للخواص تمّ تعديل قانون 1995 في 1997، لتسهيل الإجراءات أكثر، على سبيل المثال السماح بالدفع بالتقسيط، مساهمة العمال في رأس مال المؤسسة، إصدار سندات الخصصة.⁹

وقصد توسيع الخصصة تمّ تأسيس وكالة وطنية للاستثمارات سنة 1994 لتشكّل "شباك وحيد" موجه إلى تقليل الإجراءات الإدارية المفروضة على المستثمرين المحليين والأجانب، فكانت كل هذه المحطات وغيرها بمثابة مؤشرات حقيقية لتجهيز السلطات الجزائرية للقطاع الخاص حتى يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات.

1. تقييم مدى مساهمة الاستثمار في القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر:

⁸ Alain Felèr et autres, *Algérie: Stabilisation et Transition à l'économie de marché*, FMI, Washington, 1998. P 22.

⁹ ساحل فاتح وشعباني لطفي، *آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري*، الملتقى الدولي الأول حول "أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة - بومرداس - الجزائر، 05/04 ديسمبر، 2006، ص 07.

يمثل القطاع الخاص اليوم في الجزائر محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا و إمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ولعل أن تطوير هذا القطاع سيؤدي الى نقلة نوعية لمعدل التنمية الاقتصادية في الجزائر تتمثل أهم ملامحه فيما يلي:¹⁰

أ- دور الاستثمار في القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة:

لقد عرفت الفترة 1982-1990 زيادة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة يمكن اعتبارها بالمهمة، ويعود ذلك أساسا الى برنامج إعادة الهيكلة العضوية والاستقلالية المالية، للمؤسسات الاقتصادية العمومية، التي عرفت نوعا مكن التذبذب في تنفيذها، مما اثر سلبا على أداء المؤسسات العمومية ويبدو أيضا أن الأزمة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 لم تؤثر بشكل كبير على القطاع الخاص الذي يلجأ الى طرق متعددة لتمويل وتموين مؤسساته، وهذا على عكس حجم الاستثمار العام الذي بلغ أدنى مستوياته سنة 1991، عند حدود 6.08 %.

إن التوجه الجديد بعد سنة 1990 لبناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق والانسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج المباشر للمواد والخدمات، وأيضا الإطار التشريعي الجديد وما تضمنه من ضمانات وتشجيعات للقطاع الخاص أعطى حيوية لهذا الأخير يمكن ملاحظتها من خلال ارتفاع مساهمته في تكوين القيمة المضافة الإجمالية التي بلغت حوالي 47.5 % سنة 2001. وأيضا ارتفاع نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي الى حدود 23.78 % سنة 1994، ثم الى 28.84 % سنة 2006، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على زيادة ديناميكية القطاع الخاص في جميع الأنشطة.¹¹

لكن رغم هذه النتائج لا يزال القطاع الخاص في الجزائر غير فاعل ونشط في الاقتصاد الوطني، حيث ينتج ما بين 70 % و 85 % من إجمالي الناتج المحلي في معظم الدول النامية، ففي روسيا مثلا ساهم القطاع الخاص بنسبة 70 % من الناتج المحلي الإجمالي، ألبانيا يساهم بنسبة 75 %، جمهورية تشيك 80 %، رومانيا 70 %، مصر

¹⁰ مولاي لخضر عبد الرزاق وبونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية (حالة الجزائر)، مجلة الباحث، العدد 07، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010/2009، ص ص 143-144.

¹¹ شبيبي عبد الرحيم وشكوري محمد، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر - دراسة تطبيقية -، المؤتمر الدولي حول : "القطاع الخاص ودوره في التنمية"،

المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2009: للمزيد يرجى الإطلاع على الموقع http://www.arab-api.org/conf_0309/p23.pdf

67.8%، إلا أن مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بالجزائر لم يتجاوز 50¹²%. ويمثل الجدول

(2) أدناه عموماً مساهمة القطاع الخاص في زيادة وتكوين القيمة المضافة في الجزائر:

الجدول رقم (2): تطور حجم و هيكل مساهمة الاستثمار الخاص في تكوين القيمة المضافة بالجزائر حسب

كل قطاع%

البيان	1981	1986	1990	1997	2001	2006
نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة%	29.7	39.4	45.8	45.71	47.5	42.26
الصناعة دون المحروقات%	23.9	24.2	27.1	26.41	40.4	49.09
البناء و الأشغال العمومية%	27.4	26	31.3	61.58	80.54	79.72
النقل و الاتصال%	20.5	41.6	45.2	66.93	75.9	75.39
التجارة و الخدمات%	67.4	75.6	72.7	92.17	90.19	92.93

المصدر: شبيبي عبد الرحيم و شكوري محمد: معدل الاستثمار الخاص بالجزائر دراسة تطبيقية، المؤتمر الدولي

حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف" المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

http://www.arab-api.org/conf_0309/p23.pdf

ب - دور الاستثمار الخاص في التشغيل:

لقد بلغت نسبة العمالة التي يشغلها القطاع الخاص 63% من حجم التشغيل، أي ما يزيد عن 5 ملايين عامل

سنة 2005، مقارنة بـ 37% للقطاع العام وبالتالي يعتبر أهم قطاع منشأ لمناصب الشغل.

¹² مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات، اقتصاديات التحول خلال خمسة عشر عاماً، الانجازات والتحديات، ديسمبر 2005، ص 68.

إن القطاع الخاص الذي بدأ يتهيكّل ويتطور في إطار اقتصاد السوق سيكون في المستقبل بمثابة أهم قطاع يوفر مناصب الشغل، فقد ازداد عدد المستخدمين في القطاع الخاص أكثر من 90 % من فرص العمل.

وربما يرجع ذلك الى ضعف مناخ الاستثمار وكثرة العراقيل التي تواجه تطور ونمو القطاع الخاص في الجزائر كما تم ذكره سابقا، فقد أوضحت معظم الدراسات في هذا المجال أن نجاح القطاع الخاص في التشغيل إنما يتطلب توفير المناخ المناسب لذلك وهو ما يعني أن تكون هناك رؤية واضحة تبنى عليها خطة إستراتيجية وبرنامج عمل يعمل على تحقيق التناسق والانسجام والتكامل بين ادوار هامة مؤثرة في هذا المجال وهي الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني.¹³

2. تقييم مدى مساهمة الاستثمار الخاص في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات:

1.2. المتعاملون الاقتصاديون الجزائريون بين القطاع العام والقطاع الخاص:

دخل القطاع الصناعي الجزائري مرحلة إصلاحات حقيقية مع بداية التسعينات، خاصة أنه يشتمل على مؤسسات عمومية تمثل نسبة 80% من النسيج الصناعي، في حين 20% الباقية، تمثل مؤسسات صغيرة ومتوسطة تابعة للقطاع الخاص. حيث أن الصناعة الجزائرية تتميز بكثافة في رأس المال¹⁴، وباندماج عمودي وتبعية كبيرة للمدخلات المستوردة والضرورية للدورة الإنتاجية. وفي علاقة الجزائر التجارية مع بقية الدول الأخرى وبالرغم من تدني قيمة صادراتها خارج المحروقات إلا أنها تعاني من بعض العوائق تقف حاجزا أمام نفاذ صادراتها إلى هذه الدول وبالأخص مجموعة دول الاتحاد الأوروبي سواء كانت هذه المنتجات من طرف القطاع العام أو القطاع الخاص، وسوف نحاول في هذا الجزء من الدراسة معرفة أهم المتعاملين الاقتصاديين في القطاعين في المجال التصديري ونسبة مساهمة ذلك في ترقية التجارة الخارجية لتختتم بذكر أهم العراقيل التي تقف أمام القطاع الخاص خصوصا في هذا الإطار وكيفية تلافيتها.

1.1.2. المتعاملون الاقتصاديون الجزائريون في القطاع الصناعي التصديري:

¹³ مولاي لخضر عبد الرزاق وبونوة شعيب، مرجع سبق ذكره، ص 144. (بتصرف)

¹⁴ BENBITOUR AHMED: *l'Algérie au Troisième Millénaire (défis et potentialités)* ed. Marinoor, Alger 1998, P198.

يستحوذ القطاع الصناعي الجزائري على مجمل الصناعات المصنعة، ما عدى المحروقات والمناجم في الفروع الإنتاجية الآتية:

- الصناعة القاعدية (الحديد والصلب والتعدين والصناعات الميكانيكية).
 - الصناعة الإلكترونية والكهربائية والاتصالات.
 - الصناعة الغذائية.
 - صناعة النسيج والجلود.
 - مواد البناء (الإسمنت والآجر).
 - تحويل الخشب والورق.
 - الصناعة الكيماوية والصيدلانية والأسمدة.
- ويتكون كل فرع من هذه الفروع من مجموعة من الشركات العمومية والخاصة تمثل أهم المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وتشغل عددا هاما من العمال، وهي كما يلي:

أ- الحديد والصلب والتعدين:

يعتبر مركب **الحجار** النواة المركزية لهذا الفرع، الذي أصبح يعتبر ثاني مصدر بعد قطاع المحروقات، حيث

أعيدت هيكلة هذا الفرع في سنة **2001** وأصبح يظم:

خمسة مجتمعات عمومية وهي: **METANOF, ENB, ENTPL, ANABIB, SIDER**.

• ستة مؤسسات عمومية وهي: **PROTUIL, PROCIM, SIDEM** والمؤسسات الجهوية

لاسترجاع النفايات الصلبة (الحديدية) **ERE, ERC, ERO**.

ويشغل هذا الفرع نحو **20.554** عامل، ويمثل إنتاجه **13%** من مجمل إنتاج القطاع العمومي.

ب- الصناعات الميكانيكية والمعدنية:

يشغل هذا الفرع نحو **30.616** عامل، ويمثل إنتاجية **10%** من الإنتاج المقيم للقطاع الصناعي العمومي، غير أنه يشكو من قلة استعمال القدرات الإنتاجية، خاصة في مجال صنع الآليات والعربات الرافعة والحافلات والشاحنات والمضخات والحاصدات. ويحتل الفرع مكانة إستراتيجية كونه يزود عدة قطاعات أخرى بالعتاد

والتجهيزات المختلفة، وهو يتميز باندماج كبير، لكنه يشكو من استعمال تكنولوجيا قديمة، وأهم مؤسسات هذا الفرع نجد: **BATIMETAL, CMT, POVAL, GERMAN, CMA, ENMIP, SNVI**.

ت- الصناعات الالكترونية والاتصالات:

يغطي هذا الفرع مجمل النشاطات الصناعية الكهربائية، الالكترونية والاتصالات وكذا النشاطات المرتبطة بإنتاج مواد التجهيز والخدمات في مجال الصناعات التحويلية، بما فيها الصناعات الصغيرة والمتوسطة والدراسات والإنجازات الصناعية، وكذلك أعمال البحث التطبيقي. ويشغل هذا الفرع نحو **16.689 عامل** ويمثل حاليا **08%¹⁵** من مجمل إنتاج القطاع الصناعي، وقد دعم هذا الفرع بإقامة منظومة جديدة لتأطير نشاطات التركيب، بموجب المرسوم التنفيذي رقم **74-2000** الصادر بتاريخ **4 أفريل 2000** والمقنن لنشاطات التركيب، ويلبي الفرع مجمل احتياجات الاقتصاد الوطني من المنتجات الكهرومنزلية والإلكترونية، وأجهزة الهاتف والكوابل والعدادات.

ت- الصناعات الغذائية:

يشغل الفرع نحو **36.793 عامل**، ويمثل إنتاجه **41%** من مجمل إنتاج القطاع الصناعي العمومي. وأهم المؤسسات النشطة في هذا الفرع نجد: **ENASUCRE, ENCG, ERIAD**.

تتمثل نشاطات هذا الفرع في تحويل الحبوب والحليب والمواد الدسمة والتبغ والمشروبات، ويعتمد هذا الفرع على **80%** من مدخلاته من الخارج، بينما المواد الدسمة فنسبة **100%** من الخارج.

ث- صناعة النسيج والجلود:

يتميز هذا الفرع باندماج عمودي وتنوع كبير يشمل الغزل، النسيج، الخياطة ودباغة وصقل الجلود، وأهم مؤسساته نجد: مجمع المنتجات **TEXMACO** ومجمع خياطة الملابس **C-H**، ويشغل هذا الفرع نحو **24.256 عامل**، ويمثل **04%** من إنتاج القطاع الصناعي العمومي¹⁶، وهو يواجه حاليا صعوبات جمة، نتيجة انفتاح السوق الجزائرية وتحرير التجارة الخارجية ومنافسة حادة أجنبية أدت إلى غلق عدة معامل عمومية.

¹⁵ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، السادس الأول، 2001..

¹⁶ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، السادس الأول، 2003.

ج- مواد البناء:

يضم هذا الفرع عشرة مجمعات عمومية، تضم 108 مؤسسة فرعية منها: 18 مصنعا للإسمنت و 42 مصنعا للمواد الحمرء و 08 مصانع للخزف الصحي. ويدخل ضمن الفرع 06 مؤسسات لصناعة الزجاج، ويعتمد إلى حد كبير على الاستيراد للمواد الأولية، ويشغل الفرع نحو 32.947 عامل ويمثل إنتاجه 14% من مجمل إنتاج القطاع الصناعي العمومي. يتمثل نشاط هذه الصناعة في معالجة المواد المحلية الأولية لإنتاج مواد البناء، كالآجر والقرميد والإسمنت ويعتبر هذا الأخير (الإسمنت) أهم منتج للفرع المتكون من 12 معملا، تبلغ قدرتها الإنتاجية 11.5 مليون طن سنويا.

ح- الصناعات الكيماوية والصيدلانية والأسمدة:

يشغل هذا الفرع نحو 15.012 عامل، وهو يمثل 10% من إنتاج القطاع الصناعي العمومي، حيث ينتج القطاع تشكيلة كبيرة من المواد المصنعة، خاصة تلك الموجهة للاستهلاك الواسع، كالأدوية المنظفات، مواد الطلاء، الغازات الصناعية، الصودا، البلاستيك والأسمدة المستعملة في الفلاحة. وأكبر المؤسسات في هذا المجال نجد: SAIDAL (مجمع صناعة الأدوية)، ENGA (مؤسسة الغازات الصناعية). كما يتميز هذا الفرع بدخول القطاع الخاص للاستثمار فيه منذ مطلع التسعينات، خاصة في مجال الصيدلة، بإنشاء مخابر ومعامل لصنع الأدوية، وكذا مواد الطلاء.

خ- تحويل الخشب والورق:

يعتمد هذا الفرع على استيراد مدخلاته من الخارج، ويشغل الفرع نحو 09.604 عامل، ويمثل إنتاجه 03% من مجمل إنتاج القطاع الصناعي العمومي¹⁷، حيث يواجه الفرع منافسة شديدة محلية بدخول القطاع الخاص وكذا منافسة أجنبية نتيجة تحرير التجارة الخارجية.

إذن من خلال هذا العرض السابق لمختلف المتعاملين الاقتصاديين على الساحة الاقتصادية الجزائرية اتضح عموما بأن القطاع الصناعي الجزائري تتنوع فروعه ومنتجاته ، إلا أنه يعتمد وبشكل كبير في تموينه على مدخلات من

¹⁷ تقرير وزارة الصناعة، الجزائر، 2003.

الخارج وعلى منتجات القطاع العام إذا ما قورن بالقطاع الخاص، كما أنه لا يرقى الى مستوى تغطية السوق الوطني لكل احتياجاته في بعض القطاعات الإنتاجية منه نظرا لضعف القدرات الإنتاجية وسوء استغلال الموارد المتاحة، وبخصوص المتعاملين الاقتصاديين الذين يوجهون منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية فهم يتعرضون الى بعض العوائق سواء على المستوى المحلي أو الدولي تحول دون نفاذ منتجاتهم إلى هذه الأسواق وهو ما سيتم التطرق إليه أدناه بعد عرض تفصيلي لأهم المبادلات التجارية الجزائرية.

2.2. القدرات التنافسية الإنتاجية للاقتصاد الجزائري من خلال المبادلات التجارية:

أ. تطور الواردات الجزائرية:

إن الحديث عن الواردات يعني أن حجم الإنتاج المحلي لم يستطع تلبية حاجيات المستهلك، عدم القدرة هذه قد يكون لقلة حجم الإنتاج، لسعره أو لنوعيته، لأن الوضع الاقتصادي الحالي المتميز بتسهيل الواردات جعل هذه الأخيرة محل تفضيل على المنتج المحلي حتى ولو كان هذا الأخير في درجة من الجودة.

إن الجزائر بتطبيقها لتعليمات صندوق النقد الدولي من خلال إجراءات خاصة بمخطط إعادة الهيكلة تمكنت من إعادة التوازن للمجمعات الاقتصادية الكبرى **Macro économiques**، لكن هذه التوازنات الكبرى لم ترافقها إجراءات لتأهيل المؤسسات الإنتاجية.

هذا ما جعل مسار تطوير القطاع الإنتاجي المحلي بطيئا أمام تزايد حجم الواردات، هذه الأخيرة التي شهدت تطورا مذهلا حسب إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي الإحصائي كما يبرزه الجدول الموالي:

جدول(3): تطور حجم الواردات الجزائرية(2000-2010)

نسبة التطور % /الوحدة مليون دولار

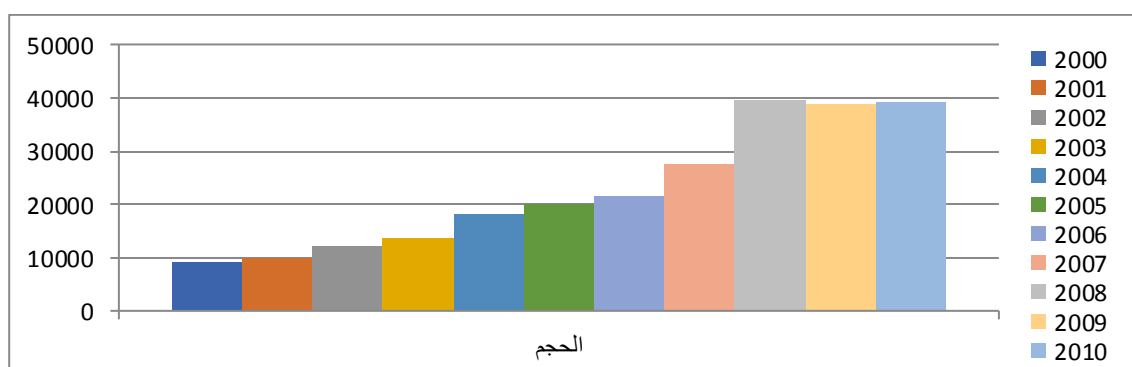
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
	0	1	2	3		5		7	8	9	0

392	387	394	276	2145	200	1830	135	120	994	917	الحجم
67	45	79	31	6	44	8	34	09	0	3	
1.32	–	30	22.3	6.58	8.66	20.07	11.2	17.2	7.7	0.1	نسبة
	1.89		5				6	2	1	0	التطور

Source: Rapport annuelle de C.N.I.S, 2008

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الاحصاء، 2011.

الشكل (1): تطور حجم الواردات الجزائرية (2000–2010)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (3).

هذا الجدول دليل واضح على أن دالة الاستيراد في الجزائر -وبصفة عامة- في تزايد مستمر، إذ أن حجم الواردات ازداد في سنتي 2002 و2004 بنسبة تقارب 20% "ما يقارب الخمس" عما كانت عليه سنة 2001، ثم انطلاقا من سنة 2005 ودالة الاستيراد في تزايد مستمر بالرغم من ذلك الانخفاض الطفيف المسجل سنة 2009، وهذا التزايد المستمر يعكس الصورة الحقيقية والدور المحدود الذي يلعبه المنتج المحلي، وهو أمر لا يمكن إرجاعه إلى ضالة الحماية الجمركية بل إلى أسباب هيكلية راجعة إلى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية سواء كانت خاصة أو عمومية.

أما بالنسبة لتقييم مصادر هذه الواردات حسب المناطق الاقتصادية فيمكن تسطير الجدول التالي:

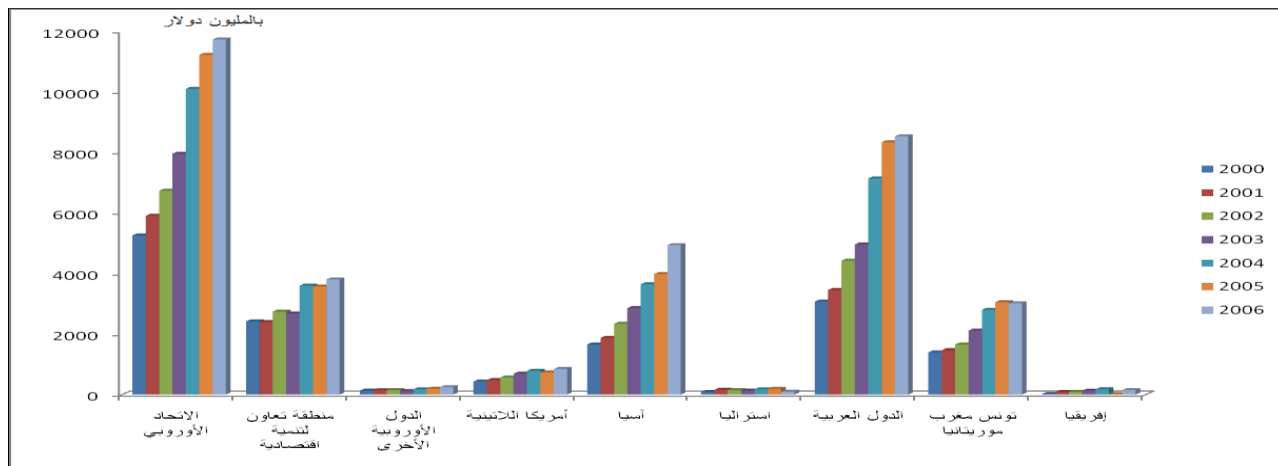
جدول (4): تقييم حجم الواردات حسب المناطق الاقتصادية (2000-2006) القيمة بالمليون دولار

المجموع	إفريقيا	تونس مغرب موريتانيا	الدول العربية	استراليا	آسيا	أمريكا اللاتينية	الدول الأوروبية الأخرى	منطقة تعاون لتنمية اقتصاد ية	الاتح اد الأور وبي	المنطقة الاقتصادية	
9173	19	1393	306 8	85	1655	428	129	2415	525 6	القيمة	200 0
100	1.3 0	15.18	33. 45	0.93	18.0 4	4.67	1.41	26.3 2	57. 30	%	
9940	85	1466	345 5	155	1872	478	139	2395	590 3	القيمة	200 1
100	0.8 5	14.75	34. 56	1.56	18.8 3	4.81	1.40	24.0 9	59. 39	%	
1200 9	87	1655	442 3	148	2336	562	145	2740	673 2	القيمة	200 2
100	0.7 2	13.78	36. 83	1.23	19.4 5	4.68	1.21	22.8 2	56. 06	%	
1353 4	125	2112	495 5	129	2857	689	114	2678	795 4	القيمة	200 3
100	0.9 2	15.61	36. 61	0.95	21.1 1	5.09	0.48	19.7 9	58. 77	%	

18308	175	2797	7139	173	3645	784	173	3597	10097	القيمة	2004
100	0.96	15.28	38.99	0.95	19.91	4.28	0.94	19.65	55.15	%	
20044	13	3049	8333	186	3981	732	193	3570	11219	القيمة	2005
100	0.69	15.22	41.57	0.93	19.86	3.65	0.96	17.81	55.22	%	
21456	148	3011	8528	96	4934	843	244	3800	11729	القيمة	2006
100	0.68	14.03	39.74	0.44	22.99	3.92	1.13	17.91	54.66	%	

Source: Rapport annuelle de C.N.I.S, 2007

الشكل (2): تقييم حجم الواردات حسب المناطق الاقتصادية (2000-2006).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (4).

من خلال معطيات الجدول والشكل أعلاه تبقى دول الإتحاد الأوروبي المتعامل الأول مع الجزائر بنسبة متوسطة 63% في السنة من إجمالي الواردات، كما أن فرنسا تبقى تصدر قائمة المتعاملين من الإتحاد الأوروبي مع الجزائر بنسبة 57% أما منطقة التجارة والتنمية الاقتصادية تبقى المتعامل الثاني مع الجزائر بعد الإتحاد الأوروبي بنسبة متوسطة قدرها 23% و تحتل آسيا المرتبة الثالثة لأهم واردات الجزائر بعد الإتحاد الأوروبي هنا دول آسيا خارج الدول الغير عربية وهذا ما يعكس التعامل السلبي فيما بين الدول العربية، ونلاحظ كذلك ضعف الواردات من المغرب العربي أيضا وإفريقيا حيث تبقى هذه الدول آخر المتعاملين الاقتصاديين مع الجزائر.

كما ارتفعت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي من 11.729 مليار دولار عام 2006 إلى 14.212 دولار عام 2007، كما ارتفعت واردات الجزائر خلال الثلاثي الأول من 2008 بنسبة 25.44 بالمائة مقارنة بالثلاثي الأول من عام 2007¹⁸، هذا الشيء ليس وليد السنوات الأخيرة فقط، بينما هو نتاج سياسة تجارية منتهجة في إطار التعاون الأورومتوسطي.

ولعل القدرات الإنتاجية لأي اقتصاد تقاس عادة بعد تشخيص نسبة الواردات بنسبة صادرات هذا البلد وهو ما سيتم إبرازه بالنسبة للاقتصاد الجزائري من خلال هيكلية الصادرات في الجزئية الموالية.

ب. هيكلية الصادرات الجزائرية:

إن التطور الذي لوحظ في حجم فاتورة الواردات لا بد أن يغطي من طرف حجم أكبر من الصادرات، على أن يكون مصدر هذه الأخيرة متنوعا من أجل مجانبية خطر الاقتصاد المعتمد على منتج واحد للتصدير.

لكن رغم محاولات ترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال تشكل سنويا نسبة تفوق 95%. والجدول التالي يمثل صادرات الجزائر الإجمالية:

جدول (5): الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية (2000-2010)

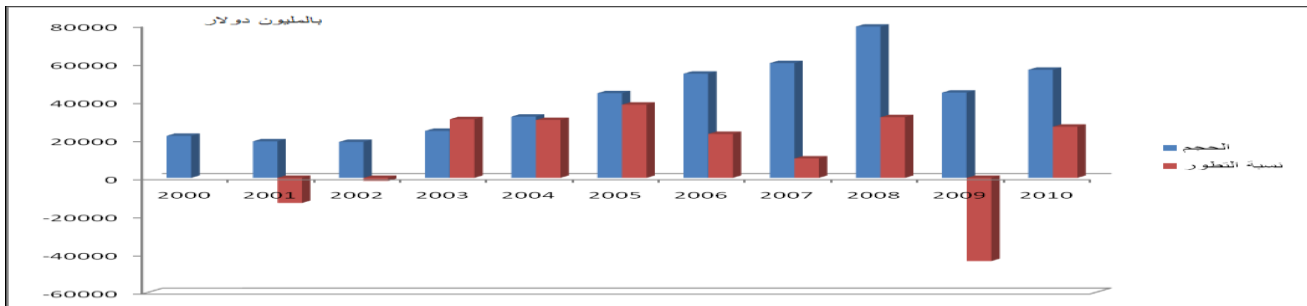
نسبة التطور % / الوحدة مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الحجم م	220	191	1882	246	3208	443	546	601	792	4468	566
	31	32	5	12	3	95	13	63	98	8	67
نسبة التطور	43.1	15.1	1.63-	23.5	23.28	27.7	18.7	9.22	24.1	-	26.8
	6	5-		2		3	1		3	43.64	

Source: Rapport annuelle de C.N.I.S, 2009.

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الاحصاء، 2011.

الشكل (3): تطور الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية في الفترة (2000-2010).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (5).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن الصادرات الجزائرية سجلت انخفاضا في ما بين سنتي 2000 و2002 لتعاود الارتفاع ابتداء من سنة 2003 وذلك بنسبة مئوية فاقت 23 % ثم انخفضت هذه النسبة الى ما دون 10% سنة 2007 لتعاود الارتفاع ابتداء من سنة 2008 لكن هذا الارتفاع يغلب عليه تصدير

المحروقات كون الجزائر ما زالت تعتمد على الأحادية في التصدير وهو ما قد يؤثر عليها كثيرا في علاقتها التجارية الخارجية حيث يستحوذ قطاع النفط على حصة الأسد في الصادرات الجزائرية على عكس الصادرات الأخرى خارج المحروقات التي تسجل نسبا ضئيلة جدا، وبالنسبة لسنة 2009 سجل انخفاض محسوس في حجم الصادرات الإجمالي للجزائر قارب 40% وهو ما يعزى بشكل أساس لإرهاصات الأزمة المالية العالمية وما سببته من كساد اقتصادي عالمي أثر على نسبة الصادرات الجزائرية. أما ابتداء من سنة 2010 تم تسجيل ارتفاع في نسبة الصادرات خاصة المحروقات بسبب ذلك التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي.

إذن تبقى الصادرات الطاقوية بجميع أنواعها هي الغالبة على مكونات الصادرات نحو الخارج وعليه فالنتيجة الأساسية المستوحاة من هذه الأرقام هي أن الاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصادا يعتمد على الربيع البترولي لتغطية الواردات المتزايدة سنويا. وهو ما توضحه حالة الميزان التجاري في الجدول أدناه:

جدول(6): تطور الميزان التجاري الجزائري في الفترة (1990-2012)

لقد عرف الميزان التجاري الجزائري قرابة العشرين سنة وفي أغلب محطاته خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1990 و 2012 رصيда موجبا إلا ما استثنى في بعض السنوات والجدول الموالي يوضح ذلك:

القيمة بـمليون دولار

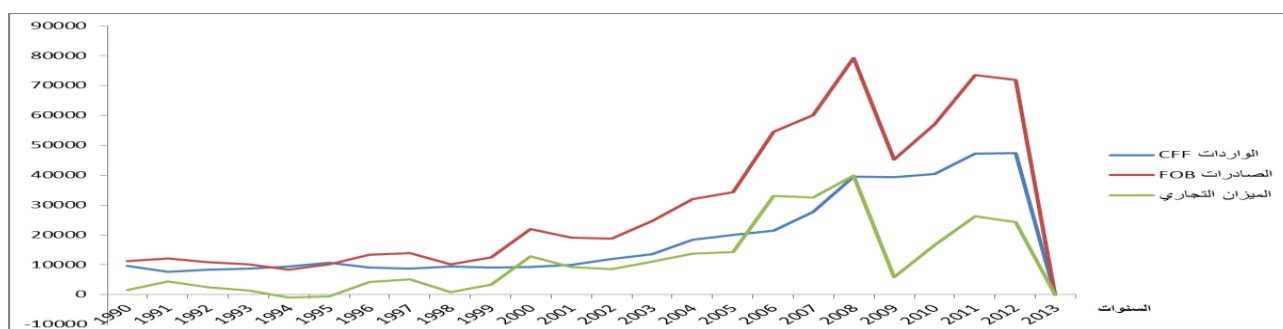
البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الواردات CFF	9684	7681	8406	8788	9365	10761	9098	8687	9403	9164	9173
الصادرات FOB	11304	12101	10837	10091	8340	10240	13375	13889	10213	12522	22031
الميزان التجاري	1620	4420	2431	1303	-1025	-521	4277	5202	810	3358	12858

240	136. 64	108. 61	159. 9	147. 01	95.1 6	89.05	114. 82	128. 9	157. 4	116. 73	%نسبة التغطية	
	2012	201 1	201 0	200 9	200 8	2007	200 6	200 5	200 4	200 3	200 2	2001
	4749 0	4724 7	4047 3	3929 4	3947 9	2763 1	2146 0	2004 4	1830 8	1353 4	120 09	9940
	7186 6	7348 9	5705 3	4519 4	7929 8	6016 3	5461 0	3439 5	3208 2	2461 2	188 25	1913 2
	2437 6	2624 2	1658 0	5900	3981 9	3253 2	3315 0	1435 1	1377 5	1107 8	861 6	9192
	151	155	144	115	200	217	255	221	175	182	157	192

Source: Rapport annuelle de C.N.I.S, 2008

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء، 2012.

شكل (04): منحى تطور الصادرات والواردات الجزائرية في الفترة (1990-2012)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 06.

نلاحظ من الجدول أعلاه (جدول 06) أن الميزان التجاري الجزائري قد سجل فائضا طيلة السنوات الأربع الأولى، إلا أنه في تناقص مستمر من سنة الى أخرى، حيث وبعد أن سجل فائضا بقيمة 1620 مليون دولار سنة 1990، انتقل رصيده من 4420 مليون دولار عام 1991 الى 1303 مليون دولار سنة 1993 ليسجل معدل التغطية انخفاضا بنسبة 114.83 % بعدما كان أكبر من 157 % عام 1991، ويعزو هذا الانخفاض الى تراجع الصادرات الجزائرية التي يغلب عليها المحروقات، إلا أنه ومع بداية التحرير التجاري في سنة 1994 سجل الميزان التجاري أول عجز له بمقدار 1025 مليون دولار، لينخفض هذا العجز الى 521 مليون دولار سنة 1995 ويعود هذا الانخفاض الى تراجع سعر البرميل من البترول الذي انتقل من 20.4 دولار سنة 1991 الى 16.3 دولار سنة 1993 وما صاحب ذلك من ارتفاع نسبة خدمة الدين (المديونية) وإعادة الجدولة في مرحلة لاحقة. بالإضافة الى تزايد الواردات من المواد الأولية و سلع التجهيز بغية التأثير على القطاع الصناعي الذي انخفض بالتدهور الى - 1.4 % عام 1995 بعدما كان - 4.4 % عام 1994.¹⁹

ثم ابتداء من سنة 1995 (الشكل 04) عرف الميزان التجاري الجزائري تحسنا وفائضا ماعدا ذلك النقص المسجل سنة 1998 ثم ابتداء من سنة 2000 تواصل نمو الفائض التجاري بأحجام أسعار المحروقات وقد بلغ هذا الفائض 10374 مليون دولار وبلغت قيمة الواردات 9201 مليون دولار أي بارتفاع قدر بـ 4 % بالمقارنة مع نفس الفترة لسنة 1999 في حين بلغت قيمة الصادرات 19575 مليون دولار أي بارتفاع قدر بنسبة 56.32 % مقارنة بنفس الفترة لسنة 1999 ووصلت تغطية الصادرات للواردات بنسبة 212.75 %، أما في السنتين الموالتين أي 2001 و 2002 انخفضت الصادرات إلى 19132 مليون دولار ثم إلى 18825 مليون دولار على التوالي وارتفعت الواردات إلى 9940 مليون دولار و 12009 مليون دولار على التوالي وهذا ما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري إلى 9192 مليون دولار أي بنسبة تغطية 192 % سنة 2001 ثم انخفضت إلى 8616 مليون دولار سنة 2004 وبنسبة تغطية 157 %، لتستمر نسبة تغطية الصادرات بالواردات في الارتفاع نسبيا إلى غاية سنة 2012.

بالمقارنة بين السنتين 2000 و 2008 نجد أن الفرق بين فائض السنتين قدر بقيمة 26961 مليون دولار ويمكن أن شرح هذا الفرق بأهمية التطور في حجم الصادرات بصفة خاصة، والتي قدرت بـ 79298 مليون دولار

¹⁹ عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، ترجمة: ، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1995 ، ص 41.

سنة 2008 بالمقارنة مع سنة 2000. وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط بالمقارنة مع سنة 2000 وارتفاع أسعار صرف الدولار.

إن هذا الوضع لا ينبئ دائما بخير بسبب الاعتماد المفرط على المحروقات والتي قد تتعرض أسواقها لأي خلل طارئ مما قد يكبد خزينة الدولة الجزائرية خسائر عظيمة على شاكلة كما شهدته سنتي 1994 و1995 الأمر الذي يدعو دائما الى تنويع الصادرات الجزائرية وعدم الاعتماد الأحادي على الصادرات الطاقوية.

3.2. نسبة مساهمة الاستثمار في القطاع الخاص في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وكيفية تفعيله:

1.3.2. نسبة مساهمة الاستثمار في القطاع الخاص في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات:

من خلال ما سبق تحليله من جداول وأشكال أعلاه نسجل أن هناك ارتفاع طفيف في نسبة صادرات الجزائر من المنتجات خارج قطاع المحروقات، لكن هذا الارتفاع كما توضحه الأعمدة البيانية يغلب عليه المنتجات نصف المصنعة والتي تسجل في مجموعها مع السلع الأخرى ما لا يتجاوز 3 % من الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية التي يغلب عليها الصادرات النفطية والطاقوية بنسبة قاربت 97%. أما عن الصادرات خارج المحروقات والتي يسهم فيها القطاع الخاص فتبقى ضعيفة حيث لا تتجاوز 2,86 بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات أي سوى 1,62 مليار دولار بالرغم من ارتفاع قدر بـ 52% سجل فيما بعد سنة 2009.

وتتضمن المنتوجات الرئيسية المصدرة خارج المحروقات مجموعة المنتوجات نصف المصنعة بـ 1,08 مليار دولار مسجلة ارتفاعا قدر بـ 57,37 بالمائة والمواد الغذائية التي تضاعفت ثلاث مرات بـ 305 مليون دولار سنة 2010 مقابل 113 مليون سنة 2009.

2.3.2. سبل تفعيل الاستثمار في القطاع الخاص من أجل ترقية التجارة الجزائرية خارج المحروقات:

لعل ما تم تسجيله من انخفاض في مساهمة الاستثمار في القطاع الخاص في المبادلات التجارية خارج المحروقات بنسبة لا تتجاوز 03% من إجمالي الصادرات الجزائرية الى الخارج يستدعي إعادة النظر في السبل الكفيلة بتطوير هذا القطاع ، ويمكن إجمال أهم السبل الكفيلة بزيادة فعالية هذا القطاع والرفع من تنافسيته من خلال مايلي:

- تكيف القانون التجاري بما يخدم مصالح المستثمرين والمصدرين الخواص ويساعدهم على اقتحام الأسواق الخارجية.

- إيجاد قانون موحد يعلو كل القوانين والتشريعات الوطنية، وينظم كل المعاملات التجارية والاستثمارية الدولية بما يسهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي ويشجع الاستثمار الخاص.
- إيجاد برنامج تصدير فعال يخدم المؤسسة الاقتصادية الخاصة من خلال تنمية صادراتها على المدى الطويل.
- تأسيس وكالات تجارية تقوم بما تقوم به الممثلات التجارية والدبلوماسية والتي تهدف أساسا الى ترقية القطاع التصديري الجزائري للخواص .
- تسهيل آليات العمل بين البنوك والمؤسسات المصدرة النشطة في القطاع الخاص من خلال تخفيض أسعار الفائدة بالنسبة للتمويل الموجه للتصدير مع تمديد آجال تسديد القروض الممنوحة له.
- إقامة نظام جبائي ملائم ومشجع لتطوير القطاع التصديري الجزائري.
- إجراء دراسات وبحوث متعلقة بالأسواق الخارجية، المنتوجات المنافسة، الأسعار....، وتقييمها مما يساعد على إمكانية التصدير، وكذا المشاركة في المعارض والصالونات المقامة في الخارج.
- العمل على تسريع وتخفيف الإجراءات الجمركية قدر المستطاع لدى استيراد المواد الأولية المعدة للإنتاج أو تصدير السلع الى الخارج خاصة لمسيرى القطاعات النشطة في مجال الخصوصية.

خاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية لا يسعنا إلا أن نقول أنه رغم مضي أكثر من عشر سنوات من انتهاج الجزائر للسياسة الاقتصادية الانفتاحية، إلا أن القطاع الخاص من خلال مؤسساته الإنتاجية لا يزال غير مؤهلة لمجابهة المنافسة الأجنبية خصوصا بعد نفاذ الفترة الانتقالية وتطبيق التفكيك الجمركي بصفة نهائية، حيث لا زلنا نسجل مطالبة رؤساء المؤسسات المستمرة لتوفير الحماية الجمركية لمنتجاتها.

هذا الوضع هو وليد تردد واضح في تطبيق سياسة اقتصادية شاملة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل مؤسسة وطنية من خلال تصنيفها على أساس القطاعات الحساسة، ومدى إمكانية كل قطاع في خلق قيمة مضافة من خلال الإمكانيات والقدرات الإنتاجية المحلية.

هكذا إذن فإن الوضع الراهن يضع المؤسسة الاقتصادية والإنتاجية الوطنية سواء في القطاع العام أو الخاص في وضع لا يمكنها إلا انتهاج خيار استبدال الحماية الجمركية بآليات جديدة من شأنها تعويض الخسائر ممكنة الحدوث بفعل التفكيك الجمركي، هذه الآليات تندرج فيما يعرف بإستراتيجية الذكاء الاقتصادي والتي تتمحور حول تنمية الموارد البشرية والتقنية ودعم وتطوير القطاع الخاص والرفع من فعالية المؤسسات الجزائرية النشطة فيه في إطار معالجة

المعلومات الإنتاجية سواء في الصناعة أو الخدمات بالإضافة إلى القدرة على المنافسة بجودة الإنتاج والتميز الصناعي حتى يجد الاقتصاد الجزائري موقعا ضمن المنافسة المحلية والأجنبية.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- ضرورة تأهيل وتدعيم القطاع الخاص من أجل رفع مساهمته في جهود التنمية وترقية التجارة الخارجية للجزائر خارج المحروقات وإتاحة الفرصة له للقيام بدور أكبر وذلك بإزالة القيود البيروقراطية أمامه.
- محاولة جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية نظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال تحسين المناخ الاستثماري وتوفير المحيط المالي والمصرفي وتطويره من أجل ذلك.
- ضرورة توفير مؤطرين ذوي خبرة ونجاعة لمرافقة المؤسسات والمصدرين الخواص لتقديم منتج محلي ذي نوعية عالية وحماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية .
- ضرورة التعاون مع المصدر في القطاع الخاص والذي يبقى بحاجة ماسة إلى مرافقة شاملة تدفعه إلى المساهمة في دفع السياسة التي تراهن عليها الجزائر في إطار برنامج رئيس الجمهورية والتي تخص التقليل من فاتورة الاستيراد والرفع من فاتورة صادراتنا خارج المحروقات.
- لابد من استحداث هيئة تعمل كشباك وحيد لصالح التصدير بالنسبة للخواص من شأنها مرافقة المصدرين وتسهيل مختلف العمليات المرتبطة بهذا الجانب بالإضافة إلى توفير الظروف الملائمة لنشاط النقل البحري والبري، تأخذ بعين الاعتبار المواد سريعة التلف.
- على الدولة أن تساهم في مشاركة العارضين الجزائريين الخواص في الخارج، خصوصا في عرض المنتجات التي تتوفر فيها الجزائر على ميزة نسبية.
- العمل على فتح قطاع الخدمات للقطاع الخاص وبذلك يزداد الإستثمار فيه مما يترتب عليه إلغاء الكثير من القيود والإشترطات على الإستثمارات الأجنبية، سوف يؤدي إلى تشجيع تدفق هذه الإستثمارات إلى الدول النامية التي اعتادت على وضع الكثير من القيود على حرية الحركة من جانب المستثمرين الأجانب، وهذا التدفق الأكبر للاستثمارات الأجنبية سوف يكون له مردود إيجابي مهم على التنمية الاقتصادية والثقافية بالجزائر هذا بالإضافة الى ترقية التجارة الجزائرية خارج المحروقات.

